مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)
IndustrialEconomics Journal –Khezzartech
EISSN: 2588-2341ISSN:1112-7856
المجلد 12/ العدد: 01 (2022) ص 42-62

دور تحرير التجارة الخارجية في الرفع من تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر

(الفترة مابين 1992–2017)

The role of foreign trade liberalization in raising the competitiveness of food industries in Algeria (for the period between 1992-2017)

طارق يلولي [1]، الهادي لرباع [2]*

[1] جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، مخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة، yalouli.tarek@univ-annaba.org

[2] جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، مخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة، elhadilarbaa@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 15-02-2022 | **تاريخ القبول: 27-03-2022**

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على دور تحرير التجارة الخارجية في الرفع من تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر، وهذا من خلال تحليل مساهمة الصناعات الغذائية في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي وكذا الميزان التجاري خلال الفترة ما بين 1992-2017.

وقد خلصت الدراسة إلى أن سياسات تحرير التجارة الخارجية التي تبنتها الجزائر ترتب عنها توسيع عدد المستوردين وارتفاع الواردات على حساب الصادرات، ومرد ذلك عدم جاهزية هذه الصناعات من حيث الجودة والنوعية للتنافس مع نظيرتها بالأسواق الدولية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية؛ تحرير التجارة الخارجية؛ القدرة التنافسية؛ الصناعات الغذائية.

تصنيفات JEL: F4، F14، L66.

Abstract

This study aims to stand on the role of the liberalization of foreign trade in raising the competitiveness of the food industries in Algeria, and this by analyzing the contribution of the food industries in structuring the GDP as well as the trade balance during the period between 1992-2017.

The study concluded that the foreign trade liberalization policies adopted by Algeria resulted in the expansion of the number of importers and the rise in imports at the expense of exports, due to the lack of readiness of these industries in terms of quality to compete with their counterparts in international markets.

Keywords: foreign trade; liberalization of foreign trade; Competitiveness; food industries.

JEL Classification Codes: F4, F14, L66.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة

بعد إدراك فشل السياسات التجارية عالية الحماية في تحقيق الرخاء الاقتصادي، قامت العديد من البلدان النامية بتنفيذ سياسات كبيرة لتحرير التجارة في أسواقها المحلية وأسواق التصدير، والتي ثبت من خلالها أن المحدد الأساسي لجهود تحرير التجارة الناجحة والمستدامة هو تطبيق سياسات التجارة والاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية المتماسكة والمتسقة جيدا.

مقابل ذلك، من الناحية النظرية ليس هناك أي شك في أن تحرير التجارة الخارجية يولد تحديات تنافسية هائلة، وهو ما دفع بالعديد من الدول إلى تبني السياسات الإصلاحية لإعادة تأهيل وهيكلة اقتصادياتها وتهيئة البيئة المواتية والداعمة لقدرتها التنافسية.

استنادا للطرح أعلاه، وبالإسقاط على حالة الجزائر، نجد أنه في إطار سياسات توسيع حجم التجارة الخارجية من خلال تبني مسار تنموي استثماري وتشجيع التصدير خارج قطاع المحروقات، تم ترشيح قطاع الصناعات الغذائية كبديل قوي وكأولوية استثمارية نظرا للميزة النسبية التي تخص القطاع الزراعي في البلاد، وكذا لكون الصناعات الغذائية تعتبر فرعا استراتيجيا لكل اقتصاد، ليس بسبب طبيعة السلع التي ينتجها وتلبية الطلب على الغذاء فحسب، بل بالإضافة إلى دورها المهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وخلق مناصب شغل وفي زيادة معدلات التبادل التجاري الدولي.

إشكالية الدراسة

كنتيجة لسعي الجزائر في التنويع الاقتصادي والرفع من تنافسية الصناعات الغذائية، فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على التساؤل الجوهري الآتي:

ما هو دور تحرير التجارة الخارجية في الرفع من تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر؟

كإجابة مبدئية على تساؤل الدراسة، يمكن صياغة فرضية الدراسة على النحو التالي:

- يساهم تحرير التجارة الخارجية في الرفع من تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر

أهذاف الدراسة

الهدف الأساسي للدراسة هو إبراز دور تحرير التجارة الخارجية في الرفع من تنافسية الصناعات الغذائية، إضافة إلى أهداف أخرى نسوقها كالأتي:

- ✓ التطرق إلى أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية والقدرة التنافسية للصناعات الغذائية؛
- ✓ توضيح ضرورة تفعيل هذا الفرع من الصناعات؛ من خلال تحليل المبررات الداعية للاتجاه لهذا القطاع وتفكيك شروط الإنتاج/ التبادل في الأسواق الدولية.

أهمية الدراسة

تختلف هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات كونها تمثل محاولة لبيان أهمية المدخل الصناعي الغذائي في بنية التجارة الجزائرية،كما تعتبر من إحدى القضايا المعاصرة نظرا لارتباطها بحياة الإنسان لأن الغذاء يعد أساسي لأغلب الدول، وكون مثل هذه الدراسات لم تأخذ الحيز الكافي من التحليل على الأقل في الجزائر.

منهجية الدراسة

من أجل الوصول إلى تحقيق الهدف الأساسي لهذه الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والأطر النظرية لمتغيرات الدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي للوصول إلى حلقة الربط بين هذه المتغيرات (تحليل دور تحرير التجارة الخارجية في الرفع من تنافسية الصناعات الغذائية)، ولإثراء الدراسة تم التطرق لدراسة حالة الجزائر للفترة ما بين 1992-2017.

محاور الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين كالتالي:

- ➢ المحور الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية والقدرة التنافسية
- ➢ المحور الثاني: المحور الثاني :تحليل تنافسية الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري

2. الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية والقدرة التنافسية

1.2 مفاهيم أساسية حول تحرير التجارة الخارجية

1.1.2 تحرير التجارة الخارجية (المفهوم والأهمية)

تعد التجارة الخارجية واحدة من بين أهم وأقدم الروابط الاقتصادية بين الأمم، بل هي بمثابة عامل رئيسي في تطور العلاقات الدولية. فالاقتصاد السوقي العالمي الحديث يجعل التجارة الخارجية أكثر أهمية، وقد كان للتطورات في ثمانينيات القرن العشرين تأثير عميق على طبيعة المبادلات التجارية الدولية (غيلين، 2004، صفحة 213) يفرق الاقتصاديون بين مفهوم التجارة الخارجية والتجارة الدولية، فالتجارة الخارجية تعني قيام التجارة بين دولة واحدة ومجموعة دول أخرى تتعامل معها تجاريا، أو مجموعة دول فيما بينها، في حين أن التجارة الدولية تشير إلى شمولية العلاقات التجارية الدولية، وذلك عن طريق التبادل التجاري (داوود، 2002، صفحة 1).

يرى N.Gregory mankiw (2015) بأن تحرير التجارة الخارجية يساهم في تعزز تنمية التجارة الدولية عن طريق إزالة التعريفات الجمركية وغير الجمركية، الحواجز الوطنية قد تحد من استيراد السلع والخدمات ولها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي ومستوى التنمية. (mankiw، 2015)

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن سياسات تحرير التجارة الخارجية المنفذة ساهمت في الأداء التجاري الإجمالي نتيجة لإصلاحات تجارية تم إجراؤها بمرور الوقت بإزالة القيود الكمية وجعل كل معاملات الحساب الجاري قابلة للتحويل، وذلك بسبب إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بعيدا عن القطاعات المحمية التي تنتج بدائل الواردات، ونحو الأنشطة الأكثر إنتاجية التي تتمتع الدولة بمزايا نسبية، مما يرفع من كفاءة هذه العناصر، كما أن تخفيض معدلات التعريفة الجمركية على المدخلات الوسيطة والمعدات الرأسمالية يخفض من تكلفة الإنتاج ويساعد على رفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية. (حلمي، 2005، صفحة 2)

بالموازاة، يؤكد بول كروغمان بأن العجز التجاري لا يهم ولن يكون بسبب غياب الحماية التجارية ولكن بسبب نقص المدخرات الوطنية، ففي عام 2000 كتب بول كروغمان كتابا بعنوان " العولمة ليست مسؤولة: فضائل وحدود التجارة "حيث يسوق ويروج للتجارة الحرة بالقول "تمثل السلام الاقتصادي لأن التجارة مفيدة للطرفين".**(Krugman, 2019)**

2.1.2 أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية و تتمثل أهم هذه الأسباب في: (يونس، 2001، صفحة 12)

- ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع و الخدمات؛
- اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف البيئة؛
- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى؛
- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- وجود فائض في الإنتاج؛
- الحصول على أرباح من التجارة الخارجية؛
- رفع مستوى المعيشة.

3.1.2 أشكال تحرير التجارة الخارجية

تتمثل أشكال تحرير التجارة الخارجية فيما يلي: **(**Andrzej Cieślik, 2021, p. 3)

- **تحرير من جانب واحد:** يعني إزالة الحواجز التجارية من قبل دولة واحدة أو مجموعة من دول بدون توقعات متبادلة، حيث ترى الدولة أنها تصبح أكثر استفادة من التجارة الخارجية من خلال خفض القيود أمام باقي الدول؛
- **التحرير الثنائي:** حيث تتفاوض دولتين على تحقيق الحماية بالنسبة لتجارتها معا؛
- **التحرير الإقليمي:** وتقوم فيه مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الإقليمية فيما بينهم، بحيث تحصل الدول حرة أعضاء التكتل على مزايا متبادلة في تبادل التجاري، وغالبا ما تكون هذه الترتيبات تشمل إقامة منظمة تجارة فيما بينهم؛
- **التحرير متعدد الأطراف:** وفيه يتم التحرير على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة لانضمام الدول إليها.

1.2.4 قراءة في مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

قصد تحرير التجارة الخارجية لجأت الجزائر إلى وضع استراتيجيات وقوانين لمسايرة التوجه الدولي ومواكبة الأسواق العالمية، فكانت ركائز تحرير التجارة الخارجية في الجزائر كما يلي:

- **الخوصصة:** هي قيام الدولة بتحويل ملكية المؤسسات جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص وذلك في إطار تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي بحيث تم استهداف المؤسسات العمومية التي تنمي إلى قطاعات ذات قيمة مضافة كبيرة دون استثمارات كبيرة بالموازاة اهتمام المستثمرين الخواص بقطاع البناء و الأشغال العمومية بسبب توجه الحكومة على هذا القطاع المتمثل في مشروع مليون سكن ثم مشروع ثلاث ملايين سكن و الأشغال العمومية الطريق السيار والطرق الوطنية.

وفقا لإحصائيات مداخيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لقطاع البناء والأشغال العمومية لسنة 2011 بقيمة 111861 مليون 2014 دج بقيمة 194446 مليون دج، أما سنة 2019 فقدرت بـ 41254 مليون دج. (علون، عطية، و بن بايرة، 2020، صفحة 86)

في تقرير لوزارة الصناعة وترقية الاستثمار لسنة 2010 من بين 464 مؤسسة عمومية، بيعت 23% للمستثمرين الأجانب و77 % للمستثمرين الخواص بفضل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لفتح المجال أمام القطاع الخاص والتسهيلات الممنوحة.

- **الشراكة:** شرعت الجزائر على مستوى وزارة التجارة استكمال الإجراءات الخاصة انضمام الجزائر إلى الشراكة الأورو متوسطية شريطة تخفيض الحقوق والتعريفات الجمركية بنسبة 10 %.

يسمح تنفيذ اتفاقية الشراكة بتكامل أكبر للجزائر في الفضاء الاقتصادي الأوربي، فبرنامج ميدا 1 (MEDA1) و برنامج ميدا 2 (2 MEDA)، يهدفان إلى تأهيل وتحسين القطاع الخاص بما يسمح وتكيفها مع متطلبات اقتصاد السوق وفق إجراء تعديلات للهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و التخفيف من النتائج الناجمة عن التنمية الاقتصادية على المستوى الاجتماعي و البيئي (زعباط، 2004، صفحة 51) و برنامج الجزائر والأمم المتحدة يندرج في إطار مخطط الأمم المتحدة من اجل التعاون والتنمية 2007-2011 يهدف المشروع إلى تطبيق الإستراتيجية الصناعية لتنويع اقتصادها للحد من تبعية للمحروقات.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر**: وضعت الجزائر مجموعة من القوانين لترقية الاستثمار وذلك في 1993 ثم 2001 بإلغاء المميزات التي كان يستحوذ عليها المستثمر العام على حساب المستثمر الخاص، إضافة إلى وضع حد لتدخلات الدولة في منح بعض الامتيازات الضريبية الجمركية والمالية من أجل جذب الاستثمار الخاص لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي (مصراوي و يوسفي، 2017، صفحة 8).

ما يمكن ملاحظته، أن سياسات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وبالرغم من كل عمليات التأهيل للمؤسسات وكذا إعانات الحكومة، ترتب عنها توسيع عدد المستوردين وارتفاع الواردات على حساب الصادرات، وهذا مرده عدم جاهزية المنتجات الجزائرية من منظور التنافسية أمام المنتجات الصينية وجنوب شرق أسيا التي تمتاز بانخفاض أسعارها وجودتها.

3.تنافسية الصناعات الغذائية: مدخل مفاهيمي تحليلي

1.3 مفاهيم أساسية حول القدرة التنافسية

من منظور اقتصادي القدرة التنافسية مفهوم غير متباين ومعقد، نظراً لكون هذا المصطلح صفة عاكسة لوضع وأداء اقتصادي وواقع مهني لمختلف نشاطات قطاع الأعمال، لا يوجد له تعريفا شاملا متفق عليه نظرا لاختلاف الزاوية التي ينظر منها الباحث للموضوع (جزئيا،كليا،قطاعيا) ، وفيما يلي نسرد بعض التعاريف التي تدخل ضمن متطلبات الدراسة.

1.1.3 القدرة التنافسية من منظور المؤسسة

يتمحور تعريف تنافسية المؤسسة حول قدرتها على توفير سلع وخدمات ذات نوعية وجودة معينة مقابل سعر وقيمة محددة تستطيع من خلالها اقتحام الأسواق المتطورة والغنية لتلبية رغبات واحتياجات المستهلكين المختلفة والمتنوعة.(Botham & Downes, 1999, p. 6) .

وتعرف التنافسية على مستوى المشروع في بريطانيا على أنها "القدرة على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات بالنوعية الجيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين، بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى".(Oughton, 1997, p. 1484)

ومنه يمكن تعريف التنافسية على صعيد المؤسسة بأنها القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين، مما يعني نجاح مستمر لهذه الشركة في السوق الدولي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة.(Enright, 1992, pp. 24-25)

2.1.3 القدرة التنافسية من منظور قطاعي

تقوم القدرة التنافسية القطاعية ضمن بيئة أعمال ذات تشريعات ناظمة مرنة تتماشى مع التطورات الاقتصادية، وتعتبر موارد وقدرة المؤسسات في تعاملها هي أساس اكتسابها للقدرة التنافسية أكثر من كل العوامل الأخرى المساهمة في تحقيق تنافسيتها.

فالتنافسية على المستوى القطاعي/المؤسساتي، قيام بنشاط اقتصادي ضمن آليات فعالة لقوى السوق لجهة قوة الموردين، قوى الزبائن، حرية الدخول والخروج لسوق العمل وحدة المنافسة. (Galletta & Jametti, 2015, pp. 92-93)

3.1.3 القدرة التنافسية من منظور كلي

يعرف المنتدى الاقتصادي العالمي القدرة التنافسية على أنها :"مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدّلات التغير السنوي لدخل الفرد".

في حين يعرفها المجلس الأوربي ببرشلونة على أنها: "القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة للمواطنين وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك اجتماعي، وهي تغطي مجال واسع وتشمل مجمل السياسات الاقتصادية". **(**Debonneuil & Fontagné, 2003, p. 13**)**

أما مجلس التنافسية الصناعية الأمريكي فيعرفها كالآتي:" التنافسية هي مقدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تستوفي شروط الأسواق الدولية و في الوقت نفسه تسمح بتنمية المداخيل الحقيقية، فهي وسيلة لتحقيق الرفاهية للسكان و التنافس فقط". (المعهد العربي، 2003، صفحة 21)

يرى Aldington بأن تعريف التنافسية لأمة ما هو إلا قدرتها على توليد الموارد اللازمة لمواجهة الحاجات الوطنية، وهذا التعريف مكافئ لتعريف تبناه Lodge and Scott وهو "إن التنافسية لبلد ما هي قدرته على خلق وإنتاج وتوزيع المنتجات أو الخدمات في التجارة الدولية بينما يكسب عوائد متزايدة لموارده". (وديع، 2003، صفحة 3)

وفي نفس الاتجاه يشير Tyson Andrea' D Laura إلى أن التنافسية الدولية تتمثل في قدرة دولة ما على توفير إنتاج سلع وخدمات تلبي احتياجات الأسواق العالمية لتساهم في نفس الوقت في تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني للدولة المعنية بالمحافظة على استمرارية هذا الارتفاع. **(**Krugman, 1996, p. 7**)**

إن العلاقة ما بين القدرة التنافسية على المستويات الثلاثة للمؤسسة، القطاع والدولة هي علاقة تكاملية ومترابطة، بحيث أن أحدها يؤدي إلى الأخر، فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود شركات ذات قدرة تنافسية قادرة على قيادة القطاع لاكتساب مقدرة تنافسية على الصعيد الدولي وبالتالي الوصول إلى مستوى معيشة أفضل على صعيد الدولة.

2.3 الصناعات الغذائية

هي الصناعات التي تحول المواد الأولية الزراعية إلى مواد قابلة للاستهلاك لإشباع حاجات الإنسان، وإمكانية حفظها لمدة أطول ما بين مواسم الندرة والوفرة. (فرج، 1997، صفحة 3)

وتعرف كذلك على أنها الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل المواد الأولية الزراعية وفقا لمواصفات محددة، وتعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبر والتكييف والاستعمال تماشيا مع شروط الجيدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري. (مصنوعة، 2014، صفحة 8)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الصناعات الغذائية فرع من فروع الصناعات التحويلية، يتم فيها تحويل المواد الخام (النباتية والحيوانية) لإشباع الحاجات الإنسانية، وبشكل عام هي عملية إنتاج الغذاء وتعليبه وحفظه ضمن فترة صلاحية محددة وفق عدة عمليات تنتج مواد غذائية ومأكولات صالحة للأكل والاستهلاك.

3.3 مؤشرات القدرة التنافسية للصناعات الغذائية

تختلف أساليب ومؤشرات قياس التنافسية بحسب المستوى الذي يتم تناوله، حيث تختلف الأساليب والمؤشرات في مستوى المؤسسة عن الأساليب والمؤشرات على مستوى القطاع أو على مستوى الاقتصاد الكلي،ونظرا لصعوبة قياس تنافسية الصناعة الغذائية بسب ندرة البيانات الخاصة بالجزائر،شأنها شأن باقي الدول العربية، يمكن الاستعانة بمؤشرين هامين لوصف واقع القدرة التنافسية لفرع الصناعات الغذائية من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ناحية، ومن ناحية أخرى مساهمته في إجمالي الصادرات، تعتبر الصناعات الغذائية قطاعا استراتيجيا، على الرغم من أن تأثيرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي يتراجع مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، ومع ذلك لا يزال لديها العديد من الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. تساهم الزراعة في توليد الدخل القومي، وتستوعب موارد كبيرة من القوى العاملة وتشكل التجارة الخارجية (Gerdien & Pim, 2007) .

4.3 قياس القدرة التنافسية للصناعات الغذائية

تقاس القدرة التنافسية للمؤسسات وللأنشطة الفرعية في القطاعات المختلفة بطريقتين هما أساسيتين: (Buckley, Pass, & Prescott, 1988, p. 177)

- طريقة تحليل الأداء التنافسي
- طريقة تحليل الإمكانيات والجهود التنافسية

1.4.3 طريقة تحليل الأداء التنافسي

أ- المزايا النسبية الظاهرة: تبحث هذه الطريقة في كيفية وصول الدولة أو القطاع أو المؤسسة إلى وضع تنافسي، فالمؤشرات النموذجية لذلك هي معدل الربحية ومعدل النمو والحصة السوقية وميزان المدفوعات.

إن ما قدمته النظرية الاقتصادية (نظرية المزايا المقارنة) من خلال قياس المزايا النسبية الظاهرة في القدرة التنافسية الدولية لصناعة معينة من اجل التنبؤ بعدد النشاطات التجارية التي يمكن أن تتخصص في صناعة ما وعدد النشاطات التجارية التي ستستنبط من وجودها بعد تكامل هذا القطاع معا لاقتصاد ككل،وانخراط هذه النشاطات ضمن جميع الأنشطة الاقتصادية هو أمر بغاية الصعوبة. (Buckley, Pass, & Prescott, 1988, p. 178)

وقد بين Buckwell انه رغم وجود بيانات كافية والجهود الكبيرة للمفكرين في هذا المجال ،فإن المعلومات الكمية ذات فائدة قليلة بالنسبة لبعض التكتلات الاقتصادية، أو لبعض الدول المزدهرة اقتصاديا والتي تعيش في ظروف تنافسية مع دول أخرى تقاربها في مستوى الرخاء الاقتصادي، إن الحكم النهائي على أن تلك الدول أو تلك الصناعات تمتلك قدرة تنافسية أو لا تمتلكها يكون على هامش أن هذه الدول أو هذه الصناعات تستطيع أن تنتج بتوسع وبمنافسة سعرية دون البحث في تفاصيل الإعانات الحكومية المباشرة وغير المباشرة،وهذا ما يكتشف عادة من خلال عمليات السوق. (Buckwell, Haynes, Davidova, & Courbin, 1994, p. 57)

من جهة أخرى، نجد أن المزايا النسبية التي أشار إليها Balassa تتضح نسبيا من خلال ارتفاع حصة السوق من الصناعة أو القطاع أو الاقتصاد المصدر، وعكس ذلك يوضح انخفاض المزايا النسبية من خلال انخفاض حصة تلك الصناعة أو ذلك القطاع في السوق المصدرة، ويعتبر مقياس المزايا النسبية الظاهرة مقياسا رئيسيا في تحديد النجاح أو الفشل في صناعة أو قطاع أو اقتصاد دولة معينة،بالنسبة لقطاع معين في الاقتصاد يستخدمه للاستدلال على وجود مزايا نسبية أو عدم وجودها وذلك من خلال مقارنتها بالقطاعات الأخرى في تلك الدولة، حيث يبين هذا المقياس على الزيادة أو الانخفاض النسبي في صادرات هذا القطاع مقارنة بصادرات القطاعات الأخرى (Balassa, 1965, p. 119) . ويعرف صافي الصادرات بأنه الفرق بين قيمة الصادرات والواردات.(Balassa, 1965, p. 103)

استنادا للطرح أعلاه، يمكن القول أن قطاع الصناعات الغذائية هو عبارة عن (قيمة الصادرات من منتجات الصناعات الغذائية/ قيمة الصادرات من منتجات الصناعات التحويلية) مقسوما على (قيمة صادرات القطاع الصناعي كاملا/ قيمة صادرات جميع الأنشطة الاقتصادية) لنفس الفترة الزمنية، ويمكن حساب ذلك لسلعة معينة من منتجات الصناعات الغذائية بحيث تصبح الصيغة كما يلي:- (قيمة الصادرات من هذه السلعة/قيمة صادرات الصناعات الغذائية كاملة) مقسوما على(قيمة صادرات الصناعات التحويلية/قيمة صادرات القطاع الصناعي كاملا)، تقييم القدرة التنافسية لقطاع معين ضمن الأنشطة التجارية الضخمة.(Balassa, 1977, p. 274)

ب- القيمة المضافة كمقياس للقدرة التنافسية:

لقد اقترح مقياس القيمة المضافة من قبل الاقتصاديين Louter و Koutstaal كمقياس للأداء التنافسي بحيث يتم حساب الأداء الاقتصادي الإحصائي من خلال قسمة القيمة المضافة لكل مواطن في الدولة على متوسط القيمة المضافة لكل مواطن في مجموعة من الدول. أما الأداء الاقتصاد الديناميكي فيتم حسابه على أساس التغير المئوي للمؤشر الإحصائي ما بين نقطتين زمنيتين ، يستخدم لتقييم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة أو لأية قطاعات أخرى في كثير من بلدان العالم، وعلى كل حال فان البيانات التي تجمع عن القيم المضافة في قطاعات معينة عادة تكون غير متوفرة ، ولهذا فسيفقد هذا المقياس قيمته في حال عدم توفر هذه البيانات بالشكل المطلوب والدقيق(Koutstaal & Louter, 1995, p. 170) ، مثلما الحال في الجزائر سواء على مستوى ديوان الوطني للإحصاء و البنك الدولي بالنسبة لقطاع الصناعات الغذائية متوقفة في سنة 2016 مما لا يعطي تحليل عميق للقطاع.

2.4.3 طريقة تحليل الإمكانيات والجهود التنافسية

ينظر إلى هذا المؤشر عند بحث طبيعة البيئة التي تعمل بها المؤسسة أو الاقتصـــاد أو القطاع، والتي من خلالها يتم قياس الإمكانيات والجهود الإدارية وكيفية تحويلها إلى أداء تنافســـي قوي، تنمية التنافس

الوطني عند porter حيث أن المصدر الرئيسي لبناء القدرة التنافسية يختلف من شكل لآخر في هذه المراحل الأربعة:(Porter, 1998, p. 54)

- **الاقتصاد الموجه بعوامل الإنتاج**

تفترض هذه المرحلة أن يتم تحديد المزايا النسبية للصناعة في عوامل إنتاجية، وبشكل أساسي عناصر الإنتاج المعروفة، فإن الاقتصاد حساس لأي تطور في الاقتصاد العالمي لتغيرات معدلات أسعار الصرف، التي ستؤثر على مستويات الطلب على عوامل الإنتاج وعلى مستويات الأسعار النسبية في الاقتصاد المحلي، وفقا لهذا الخط فالاقتصاد الذي يمتلك وفرة في عناصر الإنتاج لابد وأنه سيصبح في وضع تنافسي.

- **الاقتصاد الموجه بالاستثمار**

تستثمر المؤسسات لغرض توسعة حجم الإنتاج بتبني وسائل حديثة مزودة بأعلى مستويات التكنولوجيا المتاحة في السوق العالمي عندها، وفي مرحلة الاقتصاد الموجه بالاستثمار فان تحديد المزايا التنافسية للمؤسسة على أساس تحسين ظروف العرض الخاصة بها وتحسين ظروف الطلب الخاصة بالسوق المحلي، هذا بالإضافة إلى الإستراتيجية التي تتبعها المؤسسة سواء كان ذلك على صعيد الهيكلية أو المنافسة، ورغم أن الطلب المحلي على منتجات المؤسسة، يمكن أن يكون غير معقد، ستظل الأسواق المحلية الكبرى تساهم في إنجاح هذه العوامل الإنتاجية، وستظل تدفع هذه الأسواق بالمؤسسة لزيادة استثماراتها لتلبية متطلبات السوق كما ونوعا.

- **الاقتصاد الموجه بالاختراعات (الابتكارات)**

تتفاعل جميع أجزاء ماسية Porter مع بعضها البعض بشكل ديناميكي، بحيث ينمو طلب المستهلكين بشكل مطرد ومعقد، وتتطور الأصناف العالمية بشكل داعم للصناعات المحلية، وفي هذه المرحلة لا يوجد مغزى أو مضمون للحديث عن التكنولوجيا الأجنبية أو تحسينها، ولكن الأفضل أن يتم ابتكار هذه التكنولوجيا لكي تحقق تلك الشركة قفزة أخرى على طريق تحقيق القدرة التنافسية.

- **الاقتصاد الموجه بالثروة**

ويقصد هنا بالثروة هي الثروة المحققـــة أو الموجـــودة فعلا في الدولة، وفي هذه المرحلة فان الدوافع والحوافز على الابتكار يمكن أن تنهار، ويمكـــن أن تفقد الاقتصـاد عافيته على استعادة ثروته. وفي حالة الاقتصاديات الموجهة بالثروة نجد عـــددا هائلا من الاندماجات بين المؤسسات بالموازاة وجود مؤسسات تحقق مكاسب بطرق مبهمة، وكذلك يتم شراء شركات من قبل شركات أخرى في مراحلها الإنتاجية الأولى مما يؤدي إلـــى تخفيض آلية ووتيرة قطاع الاختراعات في الاقتصاد الوطني، وهنا ستتغير طبيعة الاستثمار في اقتصاد هذه الدولة من استثمار إنتاجي إلى استثمار مالي.

4. تحليل تنافسية الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري

1.4 مساهمة الصناعات الغذائية في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي

الجدول 1: مساهمة الصناعات الغذائية في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي

السنة	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	% من الناتج المحلي الإجمالي
	القيمة مليون دينار	%	القيمة مليون دينار	%		
2010	118948	15.93	627478	84.06	746426	5.23
2011	143147.2	17.36	680999.5	82.63	824146.6	4.66
2012	150014.2	16.68	749304.6	83.31	899318.8	4.62
2013	160169.1	16.22	826981.1	83.77	987150.2	4.96
2014	172843	16.26	889557.7	83.73	1062401	5.16
2015	186007.1	16.16	964758.2	83.83	1150765	5.77
2016	198091.3	15.48	1080874	84.51	1278956	6.17

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء + البنك الدولي

بالرغم من عمليات إعادة الهيكلة المعمقة التي خص بها قطاع الصـــناعات الغذائية ضـــمن برامج تنموية كان آخرها (برنامج الإنعاش الاقتصـــادي 2001-2014 ، والبرنامج الخماســـي للإنعاش الاقتصادي 2015-2019)، إلا أن الإحصائيات تشير إلى أن مساهمة الصناعات الغذائية لم تتعدى

6.17 % من هيكلة النتاج المحلي الإجمالي ، وهو ما يوضح أن هذا القطاع غير تنافسي وغير قادر على خلق التنويع الاقتصادي، بحكم ضعف المؤسسات الجزائرية من حيث اكتساب التكنولوجيا واليد العاملة المؤهلة التي من شأنها إكمال الحلقة مابين مخرجات قطاع الزراعة ومدخلات الصناعات الغذائية.

من جهة أخرى يتضح من خلال الجدول أعلاه هيمنة القطاع الخاص بنسبة ما بين (82.63 %-84.51 %) على حساب قطاع العام (15.48%-17.36 %)، وهذا ما نرجعه إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة في التوجه إلى بنية اقتصادية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث وفي سبيل تحقيق ذلك تم استحداث مجموعة من الهيئات (ANDI ، ANSEJ، ANJEM ، CGCI، FGAR ، CNAC). كما خصص البعض الأخر للقطاع الفلاحي مثل: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية؛ صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز، القرض الفلاحي التعاضدي، وهو ما أدى إلى ارتفاع في عدد مؤسسات القطاع الخاص، وبالتالي تطور الإنتاج الخام للنشاط الاقتصادي للصناعات الغذائية، ونشير هنا إلى أن هذه الأخيرة تدخل ضمن:

- ✓ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000 -2004)
- ✓ سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2008 -2014)
- ✓ مخطط عمل الفلاحة (2015-2019)

2.4 مساهمة صادرات الصناعات الغذائية في هيكلة الميزان التجاري

تعد الصناعات الغذائية أحد أهم ركائز الميزان التجاري، يتضح من الجدول 2 عجز كبير في الميزان التجاري للصناعات الغذائية في الجزائر، وهذا مرده إلى محدودية الإنتاج الزراعي والغذائي وعدم تطابقها مع المعايير الدولية من ناحية الجودة و لنوعية.

الجدول 2: مساهمة الصناعات الغذائية في هيكلة الميزان التجاري

	صادرات المواد الغذائية كنسبة من الصادرات	واردات المواد الغذائية كنسبة من الواردات
1992	0,7275	28,5079
1993	0,9791	27,3586
1994	0,4005	33,0363
1995	1,1797	29,454
1996	1,2235	31,2561
1997	0,2681	31,8243
1998	0,3416	29,8747
1999	0,2231	27,4232
2000	0,1634	28,1684
2001	0,1486	26,1316
2002	0,2316	25,0833
2003	0,2095	22,4214
2004	0,1936	21,9134
2005	0,153	19,3275
2006	0,1604	19,2057
2007	0,163	19,8343
2008	0,1603	21,425
2009	0,2572	16,3388
2010	0,5606	16,301
2011	0,4884	22,7921
2012	0,445	19,8492
2013	0,6142	19,0622
2014	0,5397	20,1033
2015	0,6819	19,315
2016	1,1028	19,0281
2017	1,0011	20,23

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

إن عدم تنافسية قطاع الصناعات الغذائية في الأسواق الدولية، يرجع إلى تبعية مؤسسات الصناعات الغذائية الجزائرية إلى الخارج، في طرق تموينها بالمواد الأساسية لإتمام العملية التصنيعية، وهو الشيء الذي يرجع سلبا على تكاليف المنتجات كما يفقدها ميزتها النسبية في السعر والاستفادة من أسعار الصرف المنخفضة للدينار الجزائري، ووفقا لهذا الخط يمكن القول أن قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر بعيد كل البعد حتى على تطبيق استراتيجيات إحلال الصادرات.

4. خاتمة

ختاما لهذه الدراسة يمكن التطرق لأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال النقاط التالية:

- تبنت الجزائر سياسات لتحرير تجارتها الخارجية، ترتب عنها توسيع عدد المستوردين وارتفاع الواردات على حساب الصادرات؛

- لا تزال مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر محدودة جدا من حيث قيمة الصادرات، وكذا نسبة مساهمته في الناتج المحلي الداخلي وهو ما يعكس ضعفا واضحا في قدرته التنافسية.

- عدم مساهمة الصناعات الغذائية في الرفع من قيمة الصادرات راجع إلى عدم تطابقها هذه الصناعات مع المعايير الدولية من حيث الجودة والنوعية.

- تبعية قطاع الصناعات الغذائية إلى الخارج في إتمام عملياته التصنيعية بالتموين بالمواد الأساسية من الخارج، أدى إلى فقدانها للميزة النسبية وارتفاع تكاليف المنتجات، وبالتالي عدم القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

وبالتالي يمكننا القول أن سياسات تحرير التجارة الخارجية، لا تعتبر من المحددات الأساسية للرفع من تنافسية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، إلا أنها تمارس تأثيرا مباشرا على المتغيرات الموجهة. أو بمعنى أخر سياسات التحرير تعتبر أداة لاستكمال مقومات القدرة التنافسية لقطاع ما.

ومن جهة أخرى، وبالنظر إلى السيناريو الاقتصادي الحالي والسرعة التي تفتح بها الجزائر أسواق منتجاتها، هناك قلق واسع النطاق بشأن تأثيرات الرفاهية لتحرير التجارة على مختلف القطاعات وخاصة قطاع الصناعات الغذائية، وقصد المضي قدما بسلاسة نحو بيئة اقتصادية أكثر تحررا، هناك حاجة لتحليل أثر تحرير التجارة على المنتجات والمستهلكين والمجتمع ككل.

5. قائمة المراجع

Andrzej Cieślik, T. T. (2021). The Effectiveness of China's Foreign Trade Liberalization. Miscellanea Geographica - Regional Studies on Development , 25 (4), 238-245.

Balassa, B. (1977). 'Revealed' Comparative Advantage Revisited: An Analysis of Relative Export Shares of the Industrial Countries, 1953-1971. The Manchester School of Economic & Social Studies , 45 (4), 327-44.

Balassa, B. (1965). Trade Liberalisation and "Revealed" Comparative Advantage1. The Manchester School , 33 (2), 99-123.

Botham, R., & Downes, B. (1999). Industrial Clusters: Scotland's Route to Economic Success. Scottish Affairs , 29 (1), 43-58.

Buckley, P., Pass, C., & Prescott, K. (1988). Measures of International Competitiveness: A Critical Survey. Journal of Marketing Management , 4 (2), 175-200.

Buckwell, A., Haynes, J., Davidova, S., & Courbin, V. (1994). Feasibility of an agricultural strategy to prepare the countries of central and eastern Europe for Euaccession. European Commission (DGI).

Debonneuil, M., & Fontagné, L. (2003). Compétitivité. Conseil d'Analyse Économique. Paris: a Documentation française.

Enright, M. (1992). Why Clusters are the Way to Win the Game? World Link , 24-25.

Galletta, S., & Jametti, M. (2015). How to tame two Leviathans? Revisiting the effect of direct democracy on local public expenditure in a federation. European Journal of Political Economy , 39 (C), 82-93.

Gerdien, M., & Pim, R. (2007). The role of agriculture in economic development. Consulté le 10 15, 2021, sur ww.boci.wur.nl: http://www.boci.wur.nl/UK/Publications/

Koutstaal, M., & Louter, P. (1995). Measuring economic performance. In:Beije, P.R., Nuys, H.O. (Eds.), The Dutch Diamond: the Usefulness of Porter Analyzing Small Countries. Leuven – Apendoorn: Garant.

Krugman, P. (1996). Pop Internationalism. UK: The MIT Press.

mankiw, N. (2015). economist actually agree on this : the windom of free trade, the new york. Consulté le 11 20, 2021, sur nytimes: https://www.nytimes.com/2015/04/26/upshot/economists-actually-agree-on-this-point-the-wisdom-of-free-trade.html

Oughton, C. (1997). Competitiveness Policy in the 1990s. Economic Journal , 107 (444), 1486-1503.

Porter, M. E. (1998). Clusters and Competition: New Agendas for Companies, Governments, and Institutions. Harvard Business School Working Paper (No. 98-080).

حلمي ,أ .(2005) .*أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية في مصر* .مصر :المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

داوود ,ح .(2002) .*التجارة الخارجية* .عمان –الأردن :دار المسيرة للنشر والتوزيع.

زعباط ,ع .ا .(2004) .الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري .*مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا* .66-51 ,(1) *1* ,

علون ,م .ل .,عطية ,ح & .,بن بايرة ,ر .(2020) .دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر –.*مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة* .91-63 ,(3) *3* ,

غيلين ,ر .(2004) .*الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية* .الإمارات العربية المتحدة :مركز الخليج للأبحاث، مطبعة مركز الخليج للأبحاث.

فرج ,ع .ا .(1997) .*الصناعات الغذائية* .دمشق، سوريا :دار الفكر العربي.

مصراوي ,م & .,يوسفي ,ر .(2017) .واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الإقتصاد في الجزائر .*مجلة دفاتر بوادكس* ,(7) 136-157.

مصنوعة ,أ .(2014) .الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول .*استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية* .الشلف.

وديع ,م .ع .(2003) .القدرة التنافسية وقياسها .*المعهد العربي للتخطيط* .28-1 ,(24)

يونس ,م .(2001) .*أساسيات التجارة الدولية* .مصر :الدار الجامعية للطباعة والنشر.

Industrial Economics Review (KHAZZARTECH)
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
Volume: 12 / N°: 01 (2022)
Page **42-62**

The role of foreign trade liberalization in raising the competitiveness of food industries in Algeria (for the period between 1992-2017)

Tarek Yalouli [1*], El Hadi Larbaa [2]

[1] Laboratory of LARIED, Badji Mokhtar University, Annaba (Algeria), yalouli.tarek@univ-annaba.org

[2] Laboratory of LARIED, Badji Mokhtar University, Annaba (Algeria), elhadilarbaa@yahoo.fr

***Received*:15-02-2022** ***Accepted*:27-03-2022**

Abstract :
This study aims to stand on the role of the liberalization of foreign trade in raising the competitiveness of the food industries in Algeria, and this by analyzing the contribution of the food industries in structuring the GDP as well as the trade balance during the period between 1992-2017.
The study concluded that the foreign trade liberalization policies adopted by Algeria resulted in the expansion of the number of importers and the rise in imports at the expense of exports, due to the lack of readiness of these industries in terms of quality to compete with their counterparts in international markets.

Keywords: foreign trade; liberalization of foreign trade; Competitiveness; food industries.

Keywords:
foreign trade;
liberalization of foreign trade;
Competitiveness;
Food industries.

JEL Classification Codes: F4, F14, L66.

[*]**Corresponding author**